ما طرحه المواطن وضعته (المدى) أمام المسؤول

السياحة في كربلاء.. هموم متبادلة بين الهيئة وأصحاب الفنادق

كربلاء / المدى
تصوير / كطران العرداوي

في كل المدن التي تتوفر فيها عناصر سياحية تسارع الدولة إلى بناء مجمعات وتطور ما موجود لديها من منشات وتبني غيرها وتطور أساليب السياحة فيها.. ببساطة إنها تريد أن تجعل من مواقعها السياحية منطقة جذب للسيام باعتبار السياحة مورداً من موارد الدولة الدائمة التي لا تحتاج إلا إلى وسائل علمية ورجال مخلصين وخطط موضوعة وأخرى للتنفيذ المستقبلي.. وإدامة..ولان كربلاء عاصمة للسياحة الدينية في العراق فان واقعها لم يكن بمستوى الاسم ولم يكن في يوم ما محط اهتمام المسؤولين في الدولة وكان الهم الأكبر يقع على عاتق القطاع الخاص الذي لا يملك الوسائل العلمية ولا الإمكانيات التي تجعله يخطط وينفذ ما دام كل شيء قد وقع على عاتق الدولة طوال عقود من الزمن..

لماذا اقتصرت السياحة في كربلاء على زيارة العتبات المقدسة فقط ؟

فنادق بلا هندسة وساحات تحولت إلى بنايات وفنادق خنقت المدينة وتحول فيها الزفير إلى جانب الكتل الكونكريتية إلى جوال مريح يزاحم أوكسجين الزائر إليها..فنادق بلا تناسق بمساحات لا تبدو انها دليل فنادق سياحية إلا بالاسم..بينما اختفت المساحات الخضر التي يرتاح عندها السائح أو الزائر ساعة بحثه عن مكان لموطئ قدم..فتحول مركز المدينة إلى مكان مكتظ بالوافدين والأهالي وصارت الأقدام فيها تبحث عن فرصة لا تتصادم فيها الأكتاف مع الأكتاف.

سياحة بأوامر أمنية

لم تكن السياحة الدينية غير أجهزة أمنية تقودها شركة معنية في ظاهرها بالنشاط السياحي وجلب السياح أو الزوار إلى المراقد المقدسة بينما كان باطنها يضمر الأساليب الأمنية التي أثرت سلباً في الاستثمار السياحي وتطويره وأدت إلى ظهور حالات من الخوف انتابت أصحاب الفنادق التي كانت تتعامل مع هذه الشركة..ويقول أحد أصحاب الفنادق إن شركة الهدى كانت تأخذ النسبة العالية من الأرباح ولا تترك لنا مجالا لتطوير فنادقنا، وكانت هذه الشركة تنفرد بالنشاط السياحي حتى لم تكن تنافسها أية شركة أخرى، وكنا مضطرين إلى تلبية ما يطلبه رجالها الذين جلهم من العناصر الأمنية التي ترافق الزوار في حلهم وترحالهم..وإلا بقينا بلا عمل وبقيت فنادقنا مرتعا للفئران.فيما قال مدير أحد الفنادق: إن شركة الهدى كانت النموذج الأصغر لسياسة الأجهزة الأمنية، وكانت عناصرها عبارة عن عيون تراقب ما نفعله ولم تكن تترك لنا المجال لتطوير الواقع السياحي في مدينة كربلاء..

يقول السيد ماجد جياد الخزاعي مدير هيئة السياحة في كربلاء: في زمن النظام السابق كانت السياحة موظفة لأغراض سلطوية بدليل انه لم يقدم على عمل لتطوير السياحة التي تعتبر عين اقتصاد لا تنضب، وكان يستعين بشركة الهدى باعتبارها تابعة للقطاع الخاص للهيمنة على واردات السياحة، وكانت هذه الشركة مسيطرة على جميع الأنشطة السياحية مما جعل من هيئة السياحة مهمشة وهذا ما جعل السياحة في ركود تام..والادهى من ذلك،يضيف مدير السياحة،إن شركة الهدى اعتمدت على السياحة الدينية فقط دون الانتباه إلى الأنشطة السياحية الأخرى كالمواقع الأثارية مثلا التي تزخر بها مدننا..إضافة إلى عدم وجود حرية للزائر أو السائح في الحركة،وكان يفرض عليه برنامج شديد لا يتعدى حدود الأماكن الدينية، وهذا ما شكل عبئا وخسارة على أصحاب الفنادق لان النشاط لم يكن يغطي جميع الفنادق وكان الاعتماد على عدد منها.

فنادق كثيرة وأعداد مجهولة

يبدو وسط مدينة كربلاء عبارة عن فنادق متراصة..تحيط بالروضتين المطهرتين وتعدى الأمر إلى بناء عدد آخر من الفنادق في محيط الوسط..شوارع ببنايات لا تتعدى طوابقها الثلاثة.. جرى في زمن ما وفي حملة أطلقت عليها حملة تطوير مدينة كربلاء هندسة خاصة أعطت طابعا معماريا لكل شارع فاخذ شكلا معينا من الطراز الخارجي..فشرعت أجهزة الهندسة في البلدية في رسم عدد من الخرائط الخاصة لهذه الشوارع وجرى اختيار شكل معين لكل شارع وكان التطوير هذا على حساب المواطنين من أصحاب الفنادق والمحال التجارية..لكن هذه الحملة لم تأخذ على عاتقها ما في داخل الفنادق من خريطة بناء ومساحات ضيقة حتى لكأن المرء يشعر بالاختناق حين يدخلها. وكان الزائر يبحث عن مكان يأوي إليه بعد الانتهاء من أدائه مراسيم الزيارة..قال صديق انه سيعطي جائزة لمن يعرف عدد فنادق كربلاء المتكدسة وسط المدينة.

سألت مدير هيئة السياحة عن عدد الفنادق في المدينة فقال: هناك بحدود ٢٥٠ فندقا في المدينة وهذا العدد هو ما مسجل لدينا ومجاز من قبلنا. وهذه الفنادق تتسع لأكثر من ٢٥ ألف سرير..ولكن هناك فنادق غير مسجلة واعتقد إن عدد الفنادق وصل إلى اكثر من ٤٠٠ فندق واكثر من ٣٠٠ منزل حور ليكون مناسباً لإيواء المجاميع السياحية..ويضيف إن سقوط النظام أنعش السياحة الدينية ليس من جانب التطوير بل من جانب الربح السريع فالأعداد التي دخلت العراق لتؤدي مراسيم الزيارة كانت كبيرة جداً مما شكل ضغطا على الفنادق التي لم تعد تستوعب أعدادهم، لذلك ظهرت الحاجة إلى البيوت وخاصة (للكروبات) السياحية العائلية التي تبحث عن مكان منفرد، وهذا ما شكل تراجعا في عملية تطوير السياحة، إضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات وأسعار الإيجارات، وبات المواطن في تلك الفترة لا يجد مأوى أو بيتا للإيجار. وكثيرا ما حدثت معارك بين المؤجرين والمستأجرين لان الفئة الأولى تريد إفراغ بيوتها لتحويلها إلى فنادق تدر عليها ربحا وصل إلى أربعة آلاف دولار في الشهر.

اختناق الشوارع وفتح الحدود

بعد سقوط النظام..لم يجد المواطن العراقي مكانا يتحرك فيه بسبب قلة المساحات الفارغة في وسط المدينة وبسبب الأعداد الكبيرة من الزوار حتى بات من الصعب على المواطن أن يصل إلى مركز المدينة، دون أن يشعر بالاختناق. ويقول المواطن احمد هادي..انه يشعر بالضيق كلما تذكر تلك الأيام التي منعته حتى من إخراج عائلته للزيارة، بل ومنعته من الذهاب إلى الطبيب لان الزوار (احتلوا) المدينة تماما..وكانت الصحافة قد كتبت في حينها وذكرت إن أهالي كربلاء يطالبون بغلق الحدود لان الأسعار اشتعلت وأصبحت مدينة كربلاء أغلى مدينة في العالم، إضافة إلى ما جلبه هؤلاء الوافدون من مصائب معهم، كما يقول المواطن مهدي الأسدي ويضيف: لقد انتشرت ظاهرة بيع المخدرات والسرقة والقتل إضافة إلى عملية تفريغ الأسواق من السلع التي كان يمارسها هؤلاء الوافدون بشرائهم لجميع المواد المتوفرة في الأسواق المحلية لرخص أسعارها في العراق مقارنة بالدول المجاورة.

في كربلاء كنيسة تعود للقرن الميلادي الخامس.. ومنارة آثارية كانت تهدي القوافل ليلاً بإيقاد النيران فيها.

يقول مدير هيئة السياحة: إن ما حصل كان بسبب فتح الحدود على مصراعيها وعدم وجود ضوابط تحد من دخول الأعداد الكبيرة. ويضيف: لقد حدث انفلات في الحدود أدى إلى حدوث فوضى واختلال في الميزان فما بين ما كان يفعله النظام السابق من تحديد لعدد الوافدين حدث العكس بعد سقوطه، إذ دخلت أعداد هائلة منهم وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من ٥٠ ألف زائر يوميا، وبحساب بسيط لتراكم الأعداد اليومي يصبح في مدينة كربلاء اكثر من ٧٠٠ ألف زائر خلال نصف شهر.. وهذا ما أدى الى حدوث إرباك في كل شيء في النواحي الخدمية أو الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وقد برزت ظاهرة الدور السكنية التي تحولت إلى فنادق تأوي بحدود ١٠٠ ألف وافد، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات وأيضا تهميش دور الهيئة إن كان في معالجة الظواهر السلبية للمواقع السياحية أو الحد من مراقبة تلك الدور غير المجازة ومن ثم فان الواقع السياحي لا يمكن له أن يتطور في ظل ظروف كهذه.

المواجهات التي أفرغت الفنادق

بعد المواجهات المسلحة التي شهدتها كربلاء في شهر نيسان الماضي وبعد تصاعد العمليات الإرهابية في العراق، تناقص عدد الزوار..ولم تعد مدينة كربلاء تستقبل ذلك العدد الكبير من الزوار..ويقول أحد أصحاب الفنادق: إن البطالة لحقت بهم وأصبحت فنادقهم فارغة..ويضيف إنه استأجر الفندق بمبالغ كبيرة وقد اقدم على هذا العمل بعد أن وجد الأعداد الكبيرة من الزوار في ذلك الوقت.. واستدرك بقوله: إلا إن الحال تغيرت ولم نعد نتمكن من تغطية تكاليف الإيجار..وان المشكلة الآن تتلخص بقيام أصحاب البيوت بفتح غرفهم لاسكان المجاميع السياحية وهي أماكن رخيصة لا تتوفر فيها الشروط الصحية، ومن ثم لا تتوفر فيها الشروط الأمنية. وهم بعيدون عن أعين الرقابة إن كانت من هيئة السياحة أو من الشرطة.فيما يقول مواطن آخر انه استأجر بيتا من أحد الأشخاص، الذي قبض المبلغ مقدما بعد أن افرغ البيت من عائلته، لأحوله إلى فندق لإيواء (كروبات) الزوار..ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى توقف كل شيء مما احدث إرباكا في العملية الاقتصادية، فليس باستطاعتي الإيفاء بمبلغ الإيجار الذي علي دفعه بالعملة الصعبة وليست هناك رحمة من صاحب البيت لاعادة المبلغ المتبقي ويقول: استأجرت البيت لمدة ستة اشهر وعلي الالتزام بالموعد وبعدها يمكن إخلاء البيت..

يقول مدير هيئة السياحة: إن الجانب الأمني هو أحد أسباب هذا التلكؤ في عملية السياحة وهذا شيء معروف..حيث تتعرض القوافل السياحية إلى عمليات الاختطاف والسرقة والقتل، ولهذا فان الأعداد قد تأثرت بكل تأكيد.. ومن الطبيعي أن تتأثر الفنادق بهذا التلكؤ..أما أصحاب البيوت فهم أصلا غير مرخصين ولكن الحال لن يبقى على ما هو عليه بالنسبة لاصحاب الفنادق..فهناك زوار يأتون بين فترة وأخرى وهؤلاء يدخلون الآن عن طريق (الحمل دار) ولكن هذه المجاميع وهؤلاء (الحمل دارية) يبحثون عن أماكن رخيصة لاسكانهم وقد اتخذنا جملة من الإجراءات منها المتابعة مع الشرطة السياحية ومحاسبة أصحاب أماكن الإيواء..وقد صدرت تعليمات من وزارة الداخلية تحدد إقامة الأجانب بعشرة أيام وهذه الحالة ستساعد على إقامة المجاميع أو الأفراد في الفنادق السياحية حيث يطالب الزائر بجلب كتاب صادر عن الفندق لحصر الإسكان بالفنادق.

مقبرة قديمة ومنارة للقوافل وتنوع السياحة

لكربلاء اوجه عديدة للسياحة إلا إن الأمر كما يبدو محصور في هذا الجانب. يقول المواطن عمار الحسناوي: يبدو لي إن السياحة في هذه المدينة قد اقتصرت على المراقد المقدسة وهذا شيء جميل ولكن لماذا لا يتحرك المسؤولون لإخراج الوجه الآخر من السياحة؟ وتساءل: هل حقا لا توجد أماكن سياحية أخرى من الممكن أن تجلب الزوار ؟ألا توجد خطط لتفعيل الحركة السياحية؟.

يقول السيد الخزاعي: تأتي السياحة الدينية في كربلاء بالمرتبة الأولى. باعتبارها مدينة الحسين وأخيه العباس (ع) وهذا شيء طبيعي..ولكن هناك أيضا أماكن للسياحة الترفيهية..ففي كربلاء مناطق جميلة مثل الرزازة والعيون الطبيعية في قضاء عين التمر والواحات الخضر التي تقع في بساتين الحسينية. إضافة إلى السياحة الآثارية في حصن الأخيضر وخان الربع والآثار الموجودة في منطقة الطار..ويضيف مدير الهيئة: إن الآثار تتوزع على محافظة كربلاء فهناك مقبرة في قرية الأقيصر قرب الرزازة وهي مقبرة للاخوة المسيحيين وفيها كنيسة يعود تاريخها إلى القرن الخامس الميلادي. وكذلك توجد منارة بالقرب من آثار كهوف الطار وكانت تستخدم كدلالة للقوافل وكانوا يوقدون النار لتكون دليلا لهم..وهناك سياحة من نوع آخر وهي سياحة القنص والصيد لوقوع كربلاء على الصحراء الغربية الممتدة حتى الحدود السعودية التي من الممكن استغلالها لاقامة المحميات الطبيعية لتوفر أعداد كبيرة من الحيوانات البرية كالغزلان والصقور والحباري.أما بالنسبة للخطط فاعتقد إن هيئة السياحة ستدرس هذا الأمر بعد أن تستتب الأمور وهناك مقترحات عديدة لتفعيل السياحة الدينية و الآثارية أو الترفيهية..منها الاستثمار السياحي وبالإمكان تهيئة المواقع السياحية التي تتوفر فيها شروط السياحة المطلوبة لإقامة مشاريع سياحية متطورة وعرضها للاستثمار الأجنبي والعربي من اجل النهوض بها مع إقامة دور سياحية وفنادق ممتازة لجلب السياح.

مقترحات تبحث عن مستجيب!

خلال تجوالنا في مدينة كربلاء ولقائنا مع بعض أصحاب الفنادق طرحنا عليهم سؤالا عن رؤيتهم لدور هيئة السياحة..فكانت الإجابات متشابهة..منها ضرورة أخذ هيئة السياحة حقها الطبيعي في ممارسة عملها وفق القانون باعتبارها الجهة الوحيدة المسؤولة عن هذا النشاط السياحي، ويجب تحويلها إلى وزارة بعد أن تم استحداث وزارات جديدة في الحكومة الحالية أسوة بدول الجوار التي لا تمتلك ما يمتلكه العراق من مقومات سياحية تكاد تكون نادرة وينفرد بها العراق على مستوى العالم، ولكن تلك الدول لها وزارة تراقب وتطور وتفعل وتقدم خططا جديدة من اجل جذب السياح..لان لها الخبرة والمعرفة والدربة..

ويطالب أصحاب الفنادق بأن تقوم هيئة السياحة بالإشراف على دخول المجاميع السياحية وتوزيعها على شركات السفر والسياحية الرسمية المجازة وحصر إسكان هذه المجاميع في الفنادق السياحة لتعويض الخسائر الكبيرة التي مني بها أصحاب الفنادق نتيجة لتوقف دخول الزوار وارتفاع أسعار الإيجارات.ويقدم أصحاب هذه الفنادق مقترحا وهو استيفاء مبلغ دولار واحد كنسبة بسيطة عن كل زائر لتحسين الخدمات البلدية وصيانة البنية التحتية للطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي الذي تعانيه المدينة بسبب ما تخلفه الفنادق نفسها عند استخدامها وكذلك لتحسين مستوى الخدمات المقدمة إلى الزوار..

تبرعات تزحف ببطء

يشكو بعض أصحاب الفنادق من وجود جهات تأخذ تبرعات..ويضيفون انهم بين الخجل والخوف يقومون بإعطاء مبالغ التبرعات وكان الأمر كما كان عندما كانت الفنادق تعج بالزوار..ويؤكد بعض أصحاب الفنادق إن هذا الأمر على قلته ومحدوديته مؤثر وهم يخافون اتساعه فيما نفى البعض وجود هذا الأمر وعدوه من مخلفات الزمن الغابر الذي كان يسير عليه أزلام النظام السابق.

يقول مدير هيئة السياحة: بعد سقوط النظام انتهت ممارسات التبرع ولا يوجد مثل هذا الأمر ولم يتعرض أي من أصحاب الفنادق لطلب التبرع ولم تصل إلى هيئة السياحة أية شكوى بهذا الخصوص..وقد فوجئنا ذات يوم بنشر شكوى في إحدى الصحف ولم تثبت هذا الشكوى صحة ادعاء من قام بنشر الشكوى..ويضيف: أما إذا حدثت ولم نكن قد سمعنا بها..فان صاحب الفندق يكون قد ارتكب خطأ وانه ما زال يعيش تحت تأثير سلبيات المرحلة الماضية. وأنا أؤكد عدم وجود مثل هذا الأمر على الإطلاق ونتمنى من الجميع إن وجدت مثل هذه الحالة فان هيئة السياحة أبوابها مفتوحة لسماع الشكوى وتقديم الدليل لان الهيئة ستدافع عن أصحاب الفنادق وتحاسب المتجاوزين من اجل القضاء على هذه الحالة غير الحضارية.

أزمة (كارت الموبايل)

بين زيارة رامسفيلد والصفقات التجارية وعصابات التسليب

عامر القيسي

كيف حدثت أزمة (كارتات) الموبايل في الأسبوعين الماضيين ، هل بسبب زيارة رامسفيلد ، أم بالهجوم على أوكار الإرهاب ، أم بسبب المضاربات التجارية ، أم إن عملية مافيا كانت وراء هذا الإرباك الذي حصل في اتصالات الهاتف النقال؟ من ربح ومن خسر في هذا الذي حدث؟ أزمة أضيفت إلى الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها المواطن ، وبالرغم من قصر فترة الأزمة إلا إنها مرشحة للبقاء القوي في ساحة الأزمات العراقية في أية لحظة.

أحد المواطنين ربط هذه الأزمة بأزمة شديدة أخرى هي أزمة وقود السيارات ، وعندما سألناه عن كيفية هذا الربط ، أجاب بكل ثقة وبساطة ، لقد خبرنا ذلك جيداً ، أزمة بانزين هنا وأزمة غاز تلحق بها وترتبط بها أزمة اتصالات مع تفجيرات من هنا وهناك وهكذا يحاط المواطن بالأزمات دون أن يدري.

(الكارت) والوضع الأمني

كان أول لقاء لنا مع السيد ثائر علي صاحب مكتب النجوم للاتصالات وهو وكيل شركة أوراسكوم، وسألناه عن سبب قلة أو انعدام كارتات الموبايل من فئة ٢٠ و ٣٠دولاراً والإرباك الذي تركته في عملية الاتصالات، فأجاب قائلاً: إن الموضوع لا يخرج عن كونه عملية مقصودة ومخططاً لها من أجل السيطرة على مناطق المسلحين في بغداد وبعض المناطق الأخرى لشل عملية التنسيق بين المسلحين. وبسبب جهلنا بتفصيلات عالم الموبايل سألناه إن كان بالإمكان جلب هذه الكارتات من خارج الحدود بشكل شخصي من الدول المجاورة. قال: كلا، فلكل دولة شبكة اتصالات خاصة بها وأرقام سرية أيضاً. وعن تبرير الشركة لهذا الفقدان للكارت، قال: يقولون فقط لا توجد كارتات الآن. لكن كارت الـ (١٠) دولارات متوفر الآن في الأسواق! وفي الطريق من الزعفرانية، إلى منطقة الكرادة، كان صاحب سيارة الأجرة الذي رافقني في هذه الجولة يضع جهاز الموبايل على (دشبول) سيارته، وعندما سألته إن كان لم يعد بحاجة إليه هذه الأيام بسبب فقدان الكارت، قال ان أهم احتياج له لهذا الجهاز هو الاتصال المستمر بعائلته في حال حدوث تفجير أو أي شيء غير طبيعي ليطمئن عليهم.

السرقة هي السبب

تقول الموظفة في بنك الشرق الأوسط، بسمة شامل، عندما سألناها عن هذا الموضوع: يقال بأن شاحنة تحوي ٣٠ ألف كارت من فئة ٢٠ و ٣٠ دولاراً قد تم تسليبها من قبل العصابات على طريق عمان - بغداد. ولكنها متوفرة الآن وبكثرة في الشركة القريبة من البنك، قلنا لها، أنت شخصياً هل حصلت على كارت في فترة فقدانه، قالت، كان لدي احتياط كاف. لكن صديقتي حصلت على الكارت من فئة ٢٠ دولاراً بـ٤٠ دولاراً، لأنها إن لم تحصل على الكارت فسوف تفقد خطها وستضطر إلى أن تشتري خطاً آخر بـ٤٩ دولاراً، حسب لوائح عمل شركة أوراسكوم.

المهم الكارت

عبد الله أحمد، تاجر إطارات في سوق السامرائي يقول: أنا شخصياً غير معني بفقدان الكارت، لقد اشتريت كارتاً بـ٣٥ دولاراً وأصبح هذا الجهاز الصغير له علاقة مباشرة بتمشية معظم أعمالي. لذلك فأنا مضطر لشراء الكارت بهذا السعر، قلنا له: هل تعتقد أن في الأمر مضاربة تجارية؟ أجاب بلا مبالاة: والله لا أدري، لكني أظن كما تقول الشائعات، إن الأمر له علاقة بالوضع الأمني، أو إن الأمريكان يفعلون ذلك لأهداف خاصة بهم، ومن الممكن أن يكون السبب مضاربة تجارية.

زيارة رامسفيلد

عندما التقينا المواطن أبو مريم، صاحب محل موبيليا في منطقة البتاويين، كان له رأي غريب، إذ يقول: إن الأمر له علاقة بزيارة الوزير الأمريكي رامسفيلد، وكيف؟ قلنا له. أجاب بكل بساطة: لقطع الاتصال السريع بين المجموعات الإرهابية التي تحاول أن ترصد تحركاته وتقوم بعمل أي شيء لإثارة المزيد من المشاكل في البلاد. واصلنا معه، ألا تعتقد بأن الأمر مبالغ فيه؟ ضحك وأجاب: لا شيء مبالغ فيه عندنا الآن.

الأزمة مفتعلة

المواطنة، شميران مروكي قالت: إن الأزمة على ما يبدو مفتعلة والغرض منها، على ما أظن تصريف كارت الدولارات العشرة الذي توفر في الأسواق في وقت الأزمة وارتفع سعره إلى ١٢ دولاراً. والأمر كله لا يتعدى عملية تجارية لزيادة أرباح الشركة، قلنا له ما رأيك بالشائعات التي تقول إن في الأمر أسراراً خفية؟ قالت: هذا هو السائد عندنا، فكل أزمة بسيطة مختلقة أو حقيقية، نحيطها بهالة من الشائعات يطلقها أصحاب الخيال الخصب أو ذوو الأهداف السياسية لأننا نعيش فترة ساخنة من الأحداث السريعة والمتلاحقة التي تتحمل جميع أنواع الأقاويل والشائعات.

صاحب محل يشتري كارتاً

يقول باسم بهنام صاحب محل آشور للموبايل في منطقة الصناعة، إنه يرشح احتمال السرقة التي يتحدث عنها الناس، بالرغم من إننا في المحل نسمع الكثير من الكلام عن إلغاء الموبايل أو إن شركة أوراسكوم ستنهي أعمالها في العراق، أو إن صفقة أخرى تتم مع شركة الأثير وغيرها. وسألناه: ولكن كيف يختفي الكارت بهذه السرعة من المحلات فأجاب: بكل بساطة سرقة الشاحنة أدت إلى شحة المتوفر منها وبالتالي زيادة الطلب عليه، وهذا ما دفع الكثير من أصحاب المحلات إلى استغلال هذا الوضع وبيع الكارت بسعر مضاعف، أنا شخصياً كنت أتلقى وعوداً مستمرة من الشركة بحصولي على كمية من الكارتات ولم أحصل على أي كارت شخصياً، وأنا صاحب المحل اشتريت كارتاً من فئة ٢٠ دولاراً بـ٣٠ دولاراً، وظهر فجأة كارت الـ١٠ دولارات بعد أن كان شحيحاً في السوق.

الشفافية مطلوبة

المحصلة النهائية، في هذا الموضوع، أن أحداً لا يعلم بالضبط ما حقيقة هذا الأمر، فلا الشركة توضحه وتقطع الشك باليقين، ولا أجهزة الدولة المعنية بهذا الأمر كوزارة المواصلات بالنسبة للقضايا الفنية أو وزارة الداخلية في حال كون السرقة قد حصلت فعلاً، توضح للمواطن حقيقة ما يجري. والخاسر الوحيد هو المواطن الذي دفع أجراً مضاعفاً للكارت لحاجته إليه ولعدم اضطراره لدفع ٤٩ دولاراً إضافية ثمناً لإعادة الخط إليه.

وليس لنا هنا إلا أن نقول، إن القليل والقليل فقط من الشفافية من قبل السلطات الحكومية المسؤولة حول أية أزمة، ستكون كفيلة بقطع الطريق على امتداد الأزمات، ومنع تحويلها من طابعها الفني أو الطبيعي إلى الطابع السياسي.